كلمة

سيادة الرئيس

زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية التونسية

أمام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

في مؤتمرها رفيع المستوى حول :

«الأمن الغذائي الدولي : تحدّيات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية»

يلقيها بالنيابة عن سيادته السيد

محمد الغنوشي

الوزير الأول

روما، من 3 إلى 5 جوان 2008

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

أيها السيدات والسادة،

يشرفني أن أنقل إليكم خالص تحيات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، واسمحوا لي أن أتلو على حضراتكم كلمته في هذا المؤتمر.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس المؤتمر،

أصحاب الفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أتوجّه إليكم بهذه الكلمة في هذا المؤتمر الأممي المتميز الذي يؤكّد، مرة أخرى، مدى وعي المجتمع الدولي بضرورة التضامن والتعاون الناجع من أجل القضاء على الجوع والحدّ من أسبابه، في ظلّ التحديات الناجمة عن التغيّرات المناخيّة وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية وتداعياتها الخطيرة على أوضاع البشر في عديد مناطق العالم.

كما أعرب عن خالص الشكر لكلّ من ساهم في الإعداد لهذا اللقاء الكبير وتوفير الظروف الملائمة لإنجاحه وأخصّ بالذكر السيد «بان كي مون» الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والسيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وإلى جمهورية إيطاليا رئيسا وحكومة وشعبا لاحتضانها

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إنّ الهدف الذي رسمناه في القمّة العالمية للأغذية وقمّة الألفية للتنمية بخصوص تحسين أوضاع الأمن الغذائي العالمي، يعدّ من أهم الرهانات التي يتحتّم علينا كسبها، باعتبار الحقّ في الغذاء من صميم الحقّ في الحياة، ولا كرامة ولا استقرار بدون توفيره للجميع.

ولا شكّ اليوم أن ظاهرة الارتفاع المتواصل وغير المسبوق لأسعار المحروقات، وما لها من تأثير مباشر على تكلفة إنتاج المواد الأساسية والغذائية وتخزينها وتكييفها وتوزيعها وخاصة منها الحبوب والألبان والأعلاف، أصبحت في صدارة كبريات المشاغل بالنسبة إلى الجميع. وهي مشاغل يزيدها عمقا ما نشهده من توسع لإنتاج الطاقة الحيوية على حساب الإنتاج الغذائي في كثير من الأحيان، وما يرافقه من تراجع لمستوى المخزون العالمي للمواد الغذائية الأساسية، مما يبعث على التخوّف من مزيد تردي الحالة الغذائية خاصّة بالدول الفقيرة، وتفشي المضاربة والاحتكار في المعاملات التجارية العالمية في هذا المجال.

هذا الواقع الجديد الذي يخشى جل الخبراء تواصله لفترة غير وجيزة نظرا للتغيرات المناخية التي تتأكد معطياتها من موسم إلى آخر، من خلال عديد المؤشرات، لعلّ من أبرزها تقلّص الغطاء الجليدي وارتفاع معدلات درجة الحرارة في النصف الشمالي للكرة الأرضية وظاهرة الانحباس الحراري وتصاعد نسق الفيضانات والكوارث الطبيعية.

وأمام هذه المخاطر الكبرى التي تهدد قطاع الإنتاج الزراعي في كل أنحاء العالم وتضرّ بالمنظومات البيئية والتوازن الطبيعي بصفة عامة، **فإننا نناشد كافة المنظمات الدولية ذات العلاقة للمساعدة على اتخاذ الإجراءات الفورية لمجابهة آثارها المباشرة على الأوضاع الإنسانية في عديد جهات العالم وأولها التحكم في أسعار المواد الغذائية الأساسية والبحث في إمكانية إقرار أسعار تفاضلية خاصة بالنقل الدولي لشحنات الغذاء، وتقديم المساعدة العاجلة إلى البلدان ذات العجز الغذائي في شكل بذور وأسمدة وأعلاف وغيرها من المدخلات الزراعية، بما يمكّنها من النهوض بإنتاجها الذاتي وتلبية حاجياتها المتأكدة والعمل على دعم قدراتها في مجال تكوين مخزوناتها الغذائية وحفظها.**

كما ندعو إلى المساندة المالية للدول الموردة للمواد الغذائية لتخفيف العجز الحاصل في ميزانياتها من جراء ارتفاع الأسعار وتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على المنتوجات الغذائية المورّدة، حتى لا يكون ذلك عائقا أمام مواصلة تنفيذ برامجها التنموية.

ولأن الحاجة إلى دعم أواصر التعاون والتضامن الدوليين في مثل هذه الظروف أصبحت أكيدة أكثر من أي وقت مضى، **فإننا نجدد دعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة في تمويل الصندوق العالمي للتضامن الذي أقرّت إحداثه الأمم المتحدة باقتراح من تونس، كآلية للحدّ من ظاهرة الفقر والاحتياج، باعتماد البادرة التي أطلقناها يوم 28 أفريل الماضي بالدعوة إلى رصد دولار واحد عن كلّ برميل نفط لدعم موارد هذا الصندوق وتوظيفها للتصدّي لظاهرة الجوع في العالم.**

وعلى صعيد آخر، فإننا نؤكد كذلك ضرورة إيلاء الدول لقطاعات الزراعة والغابات والأحياء المائية المكانة التي تستحقها ضمن سياساتها وبرامجها التنموية، لما لهذه القطاعات من أهمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. **كما نجدّد الدعوة، بهذه المناسبة، إلى الجهات الممولة والدول المانحة للمساعدة على تدارك التراجع الذي شهده الاستثمار في هذه القطاعات خلال السنوات الماضية.**

ونتطلّع إلى أن تؤول المفاوضات بخصوص تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية، في إطار المنظمة العالمية للتجارة، إلى الحلول الملائمة حتى تكون التجارة الدولية أكثر إنصافا وحتى تفسح المجال أمام الدول النامية وصغار المزارعين للنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وبخصوص إنتاج الطاقة الحيوية، **فنحن نؤكّد ضرورة التعامل مع هذا المعطى بكلّ حذر، ونوصي بإنجاز دراسات جدوى معمّقة ودراسات للتأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المرتقبة لهذا النشاط الجديد. وفي كلّ الحالات، فلا بدّ من إعطاء الأولوية المطلقة لتوجيه الإنتاج الغذائي للاستهلاك البشري والتوقي من أي شكل من أشكال المنافسة الاقتصادية التي يمكن أن تحدث بين هذين النشاطين.**

أيها السيدات والسادة،

إنّ النظام المناخي هو ثروة مشتركة بين الإنسانية جمعاء وقد وضعت الاتفاقية الأممية حول التغيّرات المناخية تصورا شاملا للمجهود الدولي لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه التغيرات، ونحن

نعتقد أن البحث العلمي يبقى السبيل الأول للمساعدة على التأقلم مع هذه التغيرات وذلك من خلال تكثيف البرامج البحثية في مجال استنباط الأصناف المقاومة للجفاف والملوحة، باستعمال البيوتكنولوجيا في إطار التعاون متعدد الأطراف، ووضع خطط واستراتيجيات وطنية للتوسع في المساحات القابلة للبذر والريّ، وتكثيف الإنتاج الزراعي والرفع من مردوديته.

وقد جعلت تونس، دائما، الأمن الغذائي في صدارة أولوياتها الوطنية. وتعزّز هذا الاهتمام من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أقررناها على المستوى الوطني، والتي اعتمدت في منهجيتها على تكامل البعدين الاقتصادي والاجتماعي وبوّأت النهوض بالفلاحة والفلاحين مكانة متميزة ضمن البرامج التنموية ببلادنا.

وهو ما مكّن من تحسين المحيط العام للقطاع الفلاحي ببلادنا وتطوير إنتاجيته. هذا بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع الفلاحية المندمجة والبرامج الخاصة بتنمية المناطق الريفية وتحسين ظروف العيش بها والنهوض بالفلاحة الصغرى ودعم دور المرأة الريفية في التنمية.

وقد لقيت مختلف البرامج والإصلاحات المعتمدة في تونس تجاوبا كبيرا من طرف الفلاحين وكافة المتدخلين في القطاع الزراعي، وكان لها الأثر الإيجابي على التطوّر الذي تشهده اليوم الفلاحة التونسية ومسيرة التنمية بصفة عامة. ويتجلّى ذلك بالخصوص من خلال إسهام القطاع الفلاحي في تعزيز النموّ الاقتصادي طيلة العقدين الماضيين وفي خفض نسبة الفقر إلى 3,8٪ بعد أن كانت في حدود 12٪ خلال الثمانينات وفي الرفع غير المسبوق في معدّلات الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي.

وعلى المستوى المتوسط والبعيد، بادرت بلادنا بإنجاز دراسة تشخيصية لظاهرة تغيرات المناخ وتأثيرها على القطاع الزراعي، ووضع استراتيجية وطنية لتأقلم القطاع الزراعي والأنظمة البيئية مع هذه التغيرات المرتقبة، بالاعتماد على منهجية تجمع بين التوقّي والمعالجة الناجعة لآثارها وبإدماج عنصر التغيرات المناخية ضمن الثوابت التي يتعيّن أخذها في الاعتبار عند ضبط محاور السياسة الاقتصادية والفلاحية للبلاد بصورة عامة.

السيد الرئيس،
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إنّ تونس تسعى باستمرار انطلاقا من ثوابتها إلى دعم التعاون والتضامن الدوليين وتبذل كل جهودها لإنجاح برامج الألفية وتحقيق أهدافها وتجسيم الحقّ الأساسي في الغذاء الكافي والسليم لكلّ فرد في كل أنحاء المعمورة، ليكون ذلك مكسبا حقيقيا من المكاسب الأممية للقرن الواحد والعشرين.

وفّقنا الله جميعا لما فيه خير أوطاننا ورفعتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.